أسألة بابل شيت علي القسم الثاني
بجانب الأسألة التي توجد في الملزمة الاولي (ان هذه الأسألة أضافة عليها نظراً أن هناك مقرر زيادة في القسم الثاني في الأقتصاد وبنعتذر عن عدم وجودة في ملزمة الشرح)وأن الأسالة التي في الملزمة الاولي مقررة أيضاً

ضح علامة صح أو خطأ

قيمة الأستعمال لا تختلف من شخص لأخر	**خطأ**
فأن المنفعه تعبر عن قيمة الأستعمال وهي أساس الطلب والندرة النسبية هي تعبر عن قيمة المبادلة وهي أساس العرض يشكلاً معاً أساس القيمة	**صح**
قيمة الأستعمال تتوقف علي قيام السوق	**خطأ**
من المعروف أن قيمة المبادلة هي القوة الشرائية للمال	**صح**
هناك علاقة مابين قيمة المبادلة وقيمة الأستعمال	**صح**
نص آدم سميث علي وهي أن الأشياء ذات المنفعه الكبيرة تكون عادة ضيئلة القيمة	**صح**
فرق آدم سميث بين نوعين من الأثمان وهما الثمن الأسمي ومايعرف أيضا بالثمن الجاري أوبثمن السوق والثمن الحقيقي هو مايعرف بالثمن الطبيعي	**صح**
أعتبر آدم سميث أن كمية العمل هي أساس قيمة المبادلة في المجتمعات البدائية والمتمدينه	**خطأ**
أخذ ريكاردو أن كمية العمل هي أساس قيمة المبادلة	**صح**
آدم سميث فرق مابين القيمة الجارية و القيمة الحقيقية ويري أن القيمة الجارية تتوقف علي العلاقة بين العرض و الطلب أما فيما يتعلق بالقيمة الحقيقية فقد فرق بين نوعين من السلع	**خطأ ريكاردو**
نص ريكاردو علي أن السلع التي يمكن مضاعفة عرضها تتوقف قيمتها علي كمية العمل اللازمة للحصول عليها	**صح**
أن الاشياء غير القابلة لأعادة أنتاجيها قيمتها تتوقف علي الندرة النسبية أي ندرة العرض بالنسبة للطلب هذا في نظر النظرية التقليدية	**صح**
أقتصرت النظرية في تفسير القيمة علي نفقات الانتاج وحدها وأهملت باقي العوامل هذا من أسباب أنتقاد النظرية التقليدية	**صح**
القيمة الجارية تعتبر قيمة السوق والقيمة الحقيقية هي القيمة الطبيعية	**صح**
نص كار ماركس علي أنه مكن أن يكون للمال قيمة أستعمال دون أن يكون له قيمة مبادلة	**صح**
وقيمة السلعه تتحدد عند ماركس :بكمية العمل التي تبذل فيها أو بمدة العمل اللازمة في المتوسط	**صح**
سبب أنتقاد نظرية ماركس لا تفسرإلا قيمة الأموال التي يُدخلها العمل أما الأموال التي ليست يدُخلها عمل فلا تعطي تفسيراً لها وأيضا لا تفسر قيمة الأموال إلا وقت أنتاجها	**صح**
بنائن عن نظرية المنفعه نجد أن الخبز و الملح و الماء أكثر الأشياء نفعاً وأقل من المجوهرات بسبب أن المنفعه الحدية للوحدات الأخيرة من الخبر أقل من المنفعه الحدية للوحدات الاخيرة من المجوهرات بسبب وفرة الخبز وندرة المجوهرات	**صح**
سبب أنتقاد نظرية المنفعه سبب نقدها أنها أهتمت بجانب الطلب وتهمل جانب العرض	**صح**
(ساي) ينص علي أنه يجب الأخذ بالمنفعه الأضافية إلي نفقة الانتاج في تفسير القيمة	**صح**
تعتبر الحاجات التي لا تقترن بالقدرة المالي لا تشكل طلباً	**صح**
الطلب الفعلي هو الذي يحدد بالتقائة مع العرض الكلي ثمن السلعه	**خطأ الكلي**

تعتبر قوة الطلب علاقات أجتماعية وأقتصادية ذات طبيعة مزدوجة	صح
لم يكن جدول الطلب ذو طابع حقيقي دائما	صح
أن قانون الطلب هو الكمية المطلوبة من سلعه معينه تتغير تغيراً عكسياً مع تغير الثمن الذي تباع به فتزيد بأنخفاضة وتقل بأرتفاعه	صح
وجدول الطلب هو جدول ذو طابع أفتراضي دائما لأنه يتضمن أكثر من ثمن للسلعه الواحدة وأكثر من كمية مطلوبة منها دفعه واحدة	صح
جدول الطلب يعبر عن الكميات التي يبدي المشترون عدم أستعدادة لشرائها عند أثمان أفتراضية مختلفة والكمية التي تطبل عند ثمن معين تبين الحد الأقصي لما يستطيعه الأفراد عند هذا الثمن	خطأ أستعدادة
يتخذ منحني الطلب شكل ينحدر من أعلي اليسار إلي أسفل اليمين لو كان التغير في الثمن بمقدار ثابت يؤدي إلي التغير في الكمية المطلوبة بمقدار غير ثابت	صح
أن هناك علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعه ما وسعر السلعه البديلة أو المتنافسة لها علاقة عسكية	خطأ
التغير في الدخل يعتبر من الظروف التي تؤثر علي الطلب	صح
أن العلاقة الدالية بين الطلب وعدد السكان علاقة عكسية	خطأ
التغير في التوزيع يعتبر من الظروف التي تؤثر علي الطلب	صح
أن العلاقة بين الطلب وذوق المستهلك علاقة طردية في العلاقة الدالية	صح
لو كانت المرونه السعرية للطلب واحد صحيح يسمي بالطلب بانه متكافئ المرونه	صح
لو كان المرونه السعرية للطلب تساوي صفر هذا يسمي الطلب عديم مرناً	خطأ
لو كان المرونه السعرية للطلب أقل من الواحد الصحيح سمي الطلب بانه غير مرناً	صح
في حالة أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعه وسعر السلعه في جميع حالات المرونه الخمس هي علاقة طردية	خطأ عكسية
تتوقف مرونه الطلب علي حجم دخل المستهلك فتكون درجة مرونه طلب الشخص الغني علي سلعه ما أقل من درجة مرونه طلب الشخص الفقير لها	صح
فالطلب علي السلع الضرروية هو طلب مرن أما الكمالية فهو طلب غير مرن بالنسبة لمحدودي الدخل	خطأ العكس
لو كان الطلب علي السلعه مرناً وكانت الدولة تهتم بالإيراد الكلي للضرائب الغير مباشرة وجب عليها في تلك الحالة عدم رفع الضرائب بنسبة كبيرة لأن ذلك سوف يزيد من حجم الضرائب	خطأ يقلل
أن السلع الضرورية جدا من وجهه نظر المستهلك حالة الطلب غير المرن	خطأ عدم
أن السلع الضرورية من وجة نظر المستهلك حالة الطلب العديم المرونه	خطأ غير
في جدول العرض يفترض الدكتور أن هناك علاقة طردية بين الكميات المعروضة من السلعه وبين ثمن تلك الوحدة منها	صح
يكون الثمن هو المتغير المستقبل في حالة جدول الطلب والثمن يكون هو المتغير التابع في جدول العرص	خطأ
أن منحني العرض الواقعي سيأخذ شكل منحني عريض أو هامشاً عريضاً في مقابل ثمن محتمل السلعه	صح
يشير منحني العرض إلي الكميات القصوي التي يرغب المنتج في بيعها خلال مدة معينه مختلف الأثمان الممكنه للسلعه	صح
يفسر الأنحدال الموجب لمنحني العرض بعامل واحد فقط هو دافع الربح	خطأ
قانون العرض هو:العلاقة بين سعر السلعه والكمية المعروضة منها علاقة طردية بمعني أن أرتفاع سعر السلعه يؤدي إلي زيادة الكمية المعروضة منها والعكس صحيح	صح
العلاقة بين المعروض من السلع ومستوي الفن ألإنتاجي علاقة عسكية	خطأ

العلاقة بين المعروض من السلع ومستوي الفن الانتاجي علاقة طردية	**صح**
العلاقة بين المعروض من السلعه و أسعار السلع الأخري علاقة عكسية	**صح**
يعتبر العرض الثابت من أستثنئات قانون الطلب	**خطأ العرض**
حالة التوقعات يعتبر من أستثنئات قانون العرض	**صح**
من المثرة في العرض والتي تؤدي إلي زيادة العرض وأنتقال منحني العرض باكملة جهه اليسار وأرتفاع معدلات الضرائب	**صح**
في المدة القصيرة جدا يتوقف العرض الكلي علي المخزون وعلي القدرة علي الأختزان	**صح**
في المدة الطويلة فان تكوين العرض الكلي يثور مسألة المشروعات التي تدخل الصناعه وتلك التي تخرج منها أي يثير مايعرف بتوازن الصناعه ويتم توازن الصناعه عن طريق دخول مشروعات حديدة إليها	**صح**
في حالة العرض مرن نجد أن الكمية المعروضة تتغير بنسبة أقل من التغير النسبي في الثمن	**خطأ**
من العوامل المؤثرة في العرض من سلعه ما غير سعر السلعه هي الضرائب	**صح**
يكون العرض عديم المرونه لو كان التغير في الثمن لايؤدي إلي أي تغير في الكمية المعروضة	**صح**
يتحمل المنتج الجزء الأكبر من عبء الضريبة إذا كان العرض غير مرناً	**صح**
لا يعلب عنصر المدة دوراً هاماً في تحديد مرونه العرض	**خطأ**
لا تؤثر الإعانات التي تمنحها الدولة للمنتجين أيضا في جانب نفقات إنتاج السلعة	**خطأ تؤثر من حيث العرض**
يقصد بمرونة العرض مدي استجابة التغير في الكمية المعروضة للتغير في الثمن، وبهذه الصورة فإن مرونة العرض تشير إلى مدي صعوبة أو سهولة إنتاج السلعة استجابة للتغيرات في الثمن	**صح**
لو كانت مرونه العرض تساوي واحد صحيح فأن العرض متكافئ	**صح**
لو كانت مرونه العرض تساوي أقل من واحد صحيح فأن العرض مرناً	**خطأ**
لو كانت مرونه العرض تساوي صفراً عديم المرونه	**صح**
تنخفض حصيلة الحكومة من الضرائب لو أفتضت الضريبة علي سلع تتميز بأرتفاع مرونه العرض و مرونه الطلب	**صح**
في المدة القصيرة والمدة الطويلة يمكن تغيير العرض عن طريق تغيير حجم الإنتاج من ناحية	**صح**
تقاس كفاءة السوق بمدى التعادل بين الأثمان أو القيم النسبية، أي قيم مبادلة عناصر الإنتاج وقيم السلع والخدمات التي يقدمها المنتجون مقابل حصولهم على خدمات عناصر الإنتاج	**صح**
يكون المشروع في حالة توازن إذا كان الفارق بين الإيراد الكلي والنفقة الكلية أقل مايمكن	**خطأ أكبر**
يشترط لقيام السوق وجود كل من المشترين والبائعين في مكان واحد	**خطأ**
يعتبر كثرة عدد البائعين وكثرة عدد المشترين أحد شروط المنافسة الكاملة	**صح**
ذا كانت هناك قيود على حرية الدخول أو الخروج من الصناعة فإن ذلك يؤدي لانتفاء المنافسة الكاملة	**صح**
من وظائف السوق قدرته علي مواجهه المستقبل	**صح**
من وظائف السوق تحديد الأثمان	**صح**
إذا توافرت شروط المنافسة الكاملة فإن سلطة البائع الفرد في التأثير على العرض الكلي تكون منعدمة	**صح**
من شروط المنافسة الكاملة تجانس وحدات السلعه	**صح**
تتميز المنافسة الكاملة بوحدة الثمن	**صح**
ويقصد بفائض المستهلك الفرق بين الثمن الذي باع به بالفعل السلعة (ثمن السوق) والثمن الذي كان	**خطأ**

يقبل البيع به بالفعل وهذا الأخير يتحدد بنفقة الإنتاج.	**الفائض الناتج**
في سوق المنافسة الكاملة إذا ارتفع الثمن أو انخفض عن ثمن التوازن انخفضت الكمية المباعة	**صح**
شرط الاحتكار التام أو الكامل هو اختفاء المنافسية تماما	**صح**
انفراد منتج او مشروع واحد بعرض سلعه ليس لها بديل قريب هو أحتكار بسيط	**خطأ تام**
شرط توازن المنتج في حالة الاحتكار البسيط هو تساوي النفقة الحدية مع الإيراد الحدي.	**صح**
خصائص سوق أحتكار القلة وجود ظاهره الاعتماد المتبادل بين المشروعات	**صح**
من خصائص سوق أحتكار القلة يفترض في المشروعات العامله في مثل هذا السوق ان يتميز بكبر الحجم بحيث تستطيع خفض التكاليف الى مستوياتها الدنيا والاستفاده من مزايا وفورات الحجم الكبير	**صح**
النظام المنافسة غير الكاملة هو النظام السائد في النظام الأقطاعي	**خطأ**
تستطيع المشروعات الاحتكارية توجيه جزء كبير من الموارد التي تمتلكها للبحث العلمي مما يساعد على تطوير أدوات الإنتاج والسلعة والابتكار والتجديد	**صح**
من عيوب الأحتكار سوء توزيع الموارد وأستغلالها	**صح**
في الأحتكار هناك عدالة في توزيع الدخل القومي	**خطأ**
تتميز سوق المنافسة الاحتكارية بحرية دخول وخروج المشروعات الصناعة.	**صح**
يترتب على نظام المنافسة الكاملة عدم تطور الفن الإنتاجي.	**صح**
هذا وتعتبر سوق المنافسة الاحتكارية من أكثر الأسواق الواقعية ويتشابه هذا السوق مع سوق المنافسة الكاملة في بعض الجوانب ويختلف معه في جوانب أخرى	**صح**
يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من صغار البائعين والمشترين ويواجه المشروع في هذه السوق المنافسة من جانب المشروعات المنافسة المحتمل دخولها للصناعة، ومن جانب المشروعات الموجودة أصلا في الصناعة	**صح**
تعتمد المشروعات العاملة في هذا السوق على أسلوب الدعاية والإعلان وعلميات الترويج لخلق التمايزفي المنتجات المباعة وتلجأ للتنافس عن طريق السعر، حيث يسعى كل مشروع لخلق سوق مستقل له.	**خطأ ولا تلجأ**
نظام البطاقات او نظام الحصص هو الذي يحدد فيه لكل فرد أو كل أسرة حصة معينة من السلعة يكون له الحق في الحصول عليها من البائعين المعتمدين بالسعر الرسمي	**صح**
أنه في المنافسة الاحتكارية ينتج المشروع أقل من حجمه الأمثل وينجم عن ذلك وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في ظل هذا السوق مقارنة بما هو عليه الحال في سوق المنافسة الكامله	**صح**
من مزايا المنافسة الكاملة التوزيع الفعال للموارد	**صح**
تدخل الدولة في الأسواق لحماية المستهلكين و المنتجين	**صح**
ان سياسة فرض حد أقصى للسعر (التسعير الجبري) تعني فرض اثمان تقل عن الاثمان التى تميل الاسواق إليها لو تركت حرة	**صح**

أختر العبارة الصحيحة

هي قدرة المال علي إشباع الحاجات أي هي المنافع الشخصية التي يقدمها المال للفرد فهي قيمة شخصية لأنها تنتج عن الأستعمال الشخصي ومن ثم تختلف من شخص لأخر وتختلف بالنسبة للشخص من وقت لأخر(أ.قيمة الأستعمال –ب.المبادلة)
تعبر عن قيمة الأستعمال وهي أساس الطلب والندرة النسبية هي تعبر عن قيمة المبادلة وهي أساس العرض(أ.المنفعه-ب.المبادلة)
عندما يطلق عليها الأهمية أو تسمي بالاهمية التي يخلعها المجتمع علي مال ما بقيمة فانها(أ.المبادلة –

ب.الأستعمال)
أن الثمن الأسمي هو ما يطلق عليه(أ.الثمن الطبيعي –ب.الثمن الجاري)
من العوامل التي أستبعدها (ريكاردو) من تحديد القيمة (أ.الربح –ب.الريع-ج.الفائدة-د.كل ماسبق)
الذي فرق وهو بصدد تفسير قيمة المبادلة بين المجتمعات البدائية و المجتمعات المتدينه (أ.آدم سميث-ب.ريكاردو)
من أسباب أنتقاد نظرية المنفعه الحدية في القيمة أنها أقتصرت في تفسير القيمة علي (أ.جانب الطلب وأهملت جانب العرض-ب.جانب العرض وأهملت جانب الطلب)
الكميات المختلفة من السلعه التي يكون المستهلك الفرد علي أستعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينه(أ.الطلب الفوري –ب.طلب السوق)
مجموعه الكميات المختلفة من السلعه التي يكون المستهلكون الأفراد علي أستعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة خلال فترة زمنية معينه(أ.الطلب الفوري –ب.طلب السوق)
أن قانون الطلب يوضح أن هناك علاقة بين ثمن سلعه معينه و الكمية المطلوبة من تلك السلع فتكون العلاقة (أ.عكسية –ب.طردية)
من ظروف الطلب غير الثمن وتؤثر علي الطلب من غير الثمن هي (أ.التغير في الدخل-ب.التغير في توزيع الدخل – ج.أثمان السلع الأخري –د.عدد السكان-هـ. كل ماسبق)
في حالة لو كان الطلب غير مرن فتكون معاملة المرونه فية (أ.أقل من واحد صحيح –ب.أكبر من الواحد الصحيح)
في حالة لو كان الطلب مرن فتكون معاملة المرونه فيه(أ.أكبر من واحد صحيح –ب.أقل من اوحد صحيح)
المرونه السعرية للطلب=(أ. التغير النسبي في الكمية المطلوبة ÷ التغير النسبي في السعر –ب.التغير النسبي في السعر ÷التغير النسبي في الكمية المطلوبة)
السلع الضرورية من وجة نظر المستهلك حالة الطلب(أ.مرن-ب.غير مرن)
تمثل السلع الشرورية جدا من ناجية المستهلك حالة الطلب(أ.مرناً-ب.عديم المرونه)
الكمية من السلعه التي يستطيع المنتج إنتاجيها ويرغب في بيعها عند ثمن معين وفي وقت معين (أ.الطلب-ب.العرض)
يفسر شكل منحني العرض بعامل(أ.دافع الربح-ب.الإحلال-ج.كل ماسبق)
العلاقة بين سعر السلعه والكمية المعروضة منها علاقة طردية بمعني أن أرتفاع سعر السلعه يؤدي إلي زيادة الكمية المعروضة منها والعكس صحيح فهو(أ.قانون الطلب-ب.قانون العرض)
الكمية التي يقبل البائعون بيعها عند ثمن معين في وقت معين يطلق عليه(أ.العرض الكلي –ب.عرض السوق-ج.كل ماسبق)
من العوامل المؤثرة في العرض من سلعه ما غير سعر السلعه هي(أ.تغير أسعار السلع الأخري –ب.تغير أسعار الانتاج-ج.الضرائب-د.كل ماسبق)
(أ.مرونه العرض-ب.مرونه الطلب)يقصد بها مدي استجابة التغير في الكمية المعروضة للتغير في الثمن، وبهذه الصورة فإن مرونة العرض تشير إلى مدي صعوبة أو سهولة إنتاج السلعة استجابة للتغيرات في الثمن
لو كانت مرونه العرض تساوي أقل من واحد صحيح فأن العرض(أ.مرناً-ب.غير مرن)
لو كانت مرونه العرض تساوي صفر فأن العرض(أ.عديم المرونه-ب. غير مرن)
تظهر أهمية التعرف علي درجة مرونه العرض في حالات (أ.عند حصيلة الضريبة –ب.تحديد توزيع عبء الضريبة –ج.كل ماسبق)
أن العلاقة مابين سعر السلعه والكمية المعروضة منها علاقة (أ.طردية –ب.عكسية)
وربح المشروع يتحدد(أ. بالفرق بين الإيراد الكلي والنفقة الكلية-ب.عن طريق قسمة النفقة الكلية علي الإيراد الكلي)
من شروط المنافسة الكاملة (أ. توافر عدد كبير من البائعين والمشترين في السوق-ب. تجانس وحدات السلعة-ج. حرية الدخول والخروج –د.كل ماسبق)
انفراد منتج أو مشروع واحد بعرض سلعة ليس لها بديل قريب هو المقصود من الاحتكار:(أ- التام -ب- البسيط)

خصائص الثمن في حالة المنافسة الكاملة (أ.وحدة الثمن –ب.التوازن في المنافسة الكاملة –ج.ثمن التوازن هو الذي يحقق أكبر قيمة ممكنه من المبيعات-د.كل ماسبق)
(أ.الفائض المستهلك-ب.الفائض المنتج) الفرق بين الثمن الذي كان المشتري على استعداد للحصول به على السلعة وبين ثمن السوق
عندما نجد أن السوق يتكون من بائع واحد مقابل العديد من المشتريين **فنكون بصدد أحتكار(أ.البيع-ب.التام)**
حاله وجود منتج واحد في وضع احتكار لإنتاج السلعة ولكن يوجه من ناحية أخرى مشتري واحد محتكر لشراء سلعة هي حالة الاحتكار: (أ - المشتري. -ب- البيع. -ج- المزدوج.)
من مزايا المشروع المحتكر(أ.سوء توزيع الموراد وأستغلالها –ب.تقييد الأنتاج-ج.أهمال التقدم التكنولوجي-د.كل ماسبق)
يتميز سوق المنافسة الاحتكارية ببعض الخصائص(أ- أنها تلجأ إلى أسلوب الدعاية والإعلان لخلق التمايز في المنتجات المباعة ولا تلجأ للتنافس عن طريق السعر. ب- حرية دخول وخروج المشروعات للصناعة. ج- وجود عدد كبير من صغار البائعين والمشترين. د- جميع ما سبق)
عندما نكون هناك عدد محدود من المشروعات التي تتقاسم فيما بينها الجزء الأكبر من الإنتاج في السوق يسمي أحتكار (أ.تام-ب.القلة)
مزايا النظام المنافسة الكاملة (أ. التوزيع الفعال للموارد-ب.تساوي الثمن مع النفقة الحدية –ج.كل ماسبق)
من عيوب نظام المنافسة الكاملة (أ.مشكلة توزيع الدخل-ب.عدم تقدير قيمة السلع أو الخدمات-ج.عدم تطور الفن الانتاجي –د.كل ماسبق)
تتدخل الدولة في الأثمان بسبب(أ.لحماية المنتجين-ب.لتوازن بين العرض و الطلب-ج.لحماية المستهلكين-.كل ماسبق)
الفرق بين الثمن الذي كان المشتري على استعداد للحصول به على السلعة وبين ثمن السوق، هو المقصود من (أ- فائض المنتج. ب- فائض المستهلك)